



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

الربع الثالث | 2023

التقرير الاقتصادي الربع سنوي

جدول المحتويات

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

- 4 1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة
6 2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية
8 3-1 تطورات الأسواق العالمية

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

- 11 1-2 النمو الاقتصادي
13 2-2 التحليل القطاعي
15 3-2 التضخم

الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

- 17 1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة
18 2-3 التطورات المصرفية
19 3-3 التطورات المالية
20 4-3 تطورات قطاع التأمين

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات



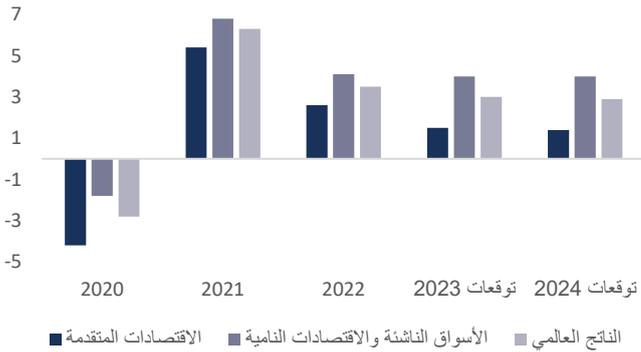
1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة

تباطؤ النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي نظراً لتشديد المواقف النقدية، وعمليات خفض الإنتاج النفطي والتوترات الجيوسياسية

استمرار وجود حالات تفاوت كبيرة في التعافي الاقتصادي العالمي في مختلف المناطق

من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي من 3.5% في عام 2022 إلى 3% في عام 2023 وإلى 2.9% في عام 2024

الرسم البياني 1.1 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الجدول 1.1 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

الربع الثالث 2023 (على أساس سنوي)	الربع الثاني 2023 (على أساس سنوي)	توقعات 2024	توقعات 2023	2022	
-	-	2.9	3.0	3.5	العالم
-	-	1.4	1.5	2.6	الاقتصادات المتقدمة
5.2	2.1	1.5	2.1	2.1	الولايات المتحدة الأمريكية
0.1	0.5	1.2	0.7	3.3	منطقة اليورو
0.6	0.6	0.6	0.5	4.1	المملكة المتحدة
1.2	1.7	1.0	2.0	1.0	اليابان

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، هيئات الإحصاء الوطنية

الأوضاع العالمية

وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2023، فإنه من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي من 3.5% في عام 2022 إلى 3% في عام 2023 وإلى 2.9% في عام 2024. وبالمقارنة مع مستجدات الآفاق الاقتصادية العالمية الصادرة في شهر يوليو، لم يتغير النمو العالمي في عام 2023، وتم تعديله بشكل طفيف نحو الانخفاض لعام 2024 بنسبة 0.1 نقطة مئوية. وبصفة عامة، واصل الاقتصاد العالمي تعافيه البطيء من الجائحة، وأظهر مرونته في مواجهة عدة أحداث سلبية، بما في ذلك الأضرار الناجمة عن الصراع في أوكرانيا، والتشديد سابقاً للظروف النقدية في جميع أنحاء العالم لمواجهة ارتفاع التضخم باستمرار. وبالرغم من ذلك، لا تزال وتيرة النمو بطيئة مع زيادة التفاوت بين مختلف المناطق.

الاقتصادات المتقدمة

من المتوقع أن ينخفض النمو في الاقتصادات المتقدمة من 2.6% في عام 2022 إلى 1.5% في عام 2023، ومن المتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي في نحو 90% من اقتصادات المجموعة، نظراً للأداء الأضعف من المتوقع في الولايات المتحدة والنمو الأقل من المتوقع في منطقة اليورو.

وبالنسبة للتطورات الأخيرة، فقد شهد النمو في اقتصاد الولايات المتحدة ارتفاعاً إلى 5.2% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023، بعد أن شهد توسعاً بنسبة 2.1% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023. وكان التسارع مدفوعاً في المقام الأول بالإنفاق الاستهلاكي، نتيجة لارتفاع الأجور بسبب سوق العمل الذي يواجه ضغوطاً، وارتفاع المخازن.

وفي الربع الثالث من عام 2023، شهد النمو في منطقة اليورو تباطؤاً إلى 0.1% على أساس سنوي من 0.5% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023. ويواجه الاقتصاد تحديات كبيرة بسبب ارتفاع التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة سابقاً، والتنفيذ التدريجي لتدابير مالية أكثر صرامة. ومن بين الاقتصادات الأكبر في منطقة اليورو، فقد شهدت ألمانيا انكماشاً بنسبة 0.3% على أساس سنوي، وأظهرت فرنسا نمواً أكثر اعتدالاً بنسبة 0.7% على أساس سنوي، في حين لم تُظهر إيطاليا نمواً كبيراً، وظلّ النمو بنسبة 0% مقارنة بالعام الماضي. وخارج منطقة اليورو، شهد اقتصاد المملكة المتحدة توسعاً بنسبة 0.6% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023، ولم يطرأ عليه أي تغيير مقارنة بالربع السابق.

وشهد النمو في اليابان انخفاضاً في الربع الثالث من عام 2023 إلى 1.2% على أساس سنوي من 1.7% على أساس سنوي في الربع السابق، وسط ارتفاع النفقات والتأثيرات المعاكسة عالمياً. كما شهد الاقتصاد في اليابان تباطؤاً في الاستهلاك والصادرات، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التأثيرات غير المباشرة لتراجع الطلب في الصين.

الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

الجدول 2.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة (%)

الربع الثالث 2023 (على أساس سنوي)	الربع الثاني 2023 (على أساس سنوي)	توقعات 2024	توقعات 2023	2022	
-	-	4.0	4.0	4.1	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
2.0	3.5	1.5	3.1	2.9	البرازيل
7.6	7.8	6.3	6.3	7.2	الهند
4.9	6.3	4.2	5.0	3.0	الصين
0.7-	1.5	1.8	0.9	1.9	جنوب إفريقيا

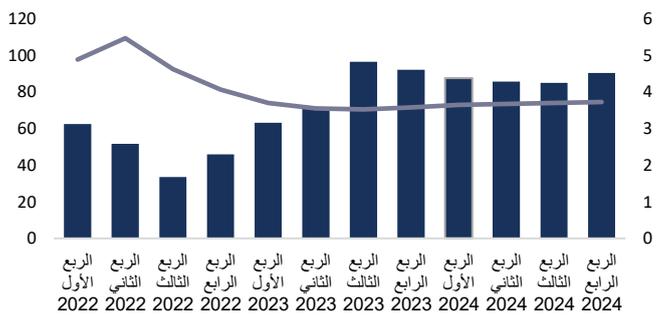
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الجدول 3.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (%)

توقعات 2024	توقعات 2023	2022	
3.7	1.5	7.9	دول مجلس التعاون الخليجي
5.7	3.1	7.9	الإمارات*
4.0	0.8	8.7	السعودية
2.2	2.4	4.9	قطر
3.6	0.6-	8.9	الكويت
2.7	1.2	4.3	عمان
3.6	2.7	4.9	البحرين

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقدير آفاق الاقتصاد الإقليمي.

الرسم البياني 2.1. الطاقة الاحتياطية للنفط وأسعار النفط حسب منظمة أوبك



الطاقة الاحتياطية لمنظمة أوبك (مليون برميل يومياً) (المقياس الأيمن) - سعر خام غرب تكساس الوسيط (دولار أمريكي/برميل، السعر الحقيقي بالدولار الأمريكي 2022) (المقياس الأيسر)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بنسبة 4% في عامي 2023 و2024، دون تغيير كبير مقارنة بعام 2022. ومع ذلك، لا يزال هناك تفاوت كبير بين الدول.

ومن المتوقع أن يتسارع النمو في آسيا الناشئة والنامية إلى 5.2% في عام 2023 من نسبة 4.5% في عام 2022. وبشكل مماثل، من المتوقع أن يرتفع النمو في أوروبا الناشئة والنامية، من 0.8% في عام 2022 إلى 2.4% في عام 2023. إلا أنه من المتوقع أن يكون لتشدد السياسات وضعف البيئة الخارجية وانخفاض أسعار السلع الأساسية، أثر كبير على النظرة المستقبلية لأميركا اللاتينية، حيث من المتوقع أن يهبط النمو من 4.1% في عام 2022 إلى 2.3% في عام 2023.

وخلال الربع الثالث من عام 2023، شهد الاقتصاد الصيني توسعاً بنسبة 4.9% على أساس سنوي، منخفضاً من نمو بنسبة 6.3% على أساس سنوي في الربع الثاني. وقد دفع الأداء المخيب للآمال السلطات إلى تمديد التمويل بتكلفة منخفضة لتجديد القرى العمرانية في البلاد وكذلك تمديد برامج الإسكان بأسعار معقولة لمواجهة التأثيرات السلبية للأزمة العقارية المطولة والركود التجاري.

وشهد الاقتصاد الهندي توسعاً بنسبة 7.6% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023، بعد زيادة قوية بنسبة 7.8% في الربع السابق، على خلفية الأداء القوي لقطاع التصنيع وزيادة الإنفاق الرأسمالي الحكومي. كما تباطأ الاقتصاد البرازيلي إلى نسبة 2% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023، بسبب ضعف الطلب المحلي، وانخفاض الصادرات الحقيقية وانكماش قطاع التصنيع. وفي جنوب إفريقيا، انكمش النمو في الربع الثالث من عام 2023 إلى 0.7% على أساس سنوي، حيث يرجع ذلك أساساً إلى النقص المستمر في الطاقة والقيود اللوجستية.

ومن المتوقع أن تنخفض وتيرة التوسع في النشاط الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير، من 7.9% في عام 2022 إلى 1.5% في عام 2023. ويعكس هذا بشكل رئيسي قيام منظمة أوبك بخفض الإنتاج وتشدد الظروف النقدية. وعلى الرغم من هذه التحديات، من المتوقع أن يُظهر النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص غير النفطي مرونته مع قيام الدول بتوفير التمويل اللازم لمواصلة خططها الإنمائية المتوسطة الأجل التي تهدف إلى التنوع الاقتصادي.

2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية

من المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي في عام 2023 إلى 6.9% من 8.7% في العام 2022

انخفاض التضخم في معظم الاقتصادات، بسبب ضعف أسعار الطاقة وتشديد مواقف السياسة النقدية

محافظة أغلب البنوك المركزية على أسعار الفائدة دون تغيير

الأوضاع العالمية

ظلّ التضخم العالمي مرتفعاً مقارنةً بالمستويات السابقة، ولكنه يشهد اتجاهًا نحو الهبوط. ووفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2023، فمن المتوقع أن يهبط التضخم العالمي إلى 6.9% في عام 2023، وإلى 5.8% في عام 2024، بعد أن كان 8.7% في عام 2022. ويعكس هذا الانخفاض إلى حد كبير تشديد السياسات النقدية وانخفاض أسعار السلع الأساسية عالمياً.

الاقتصادات المتقدمة

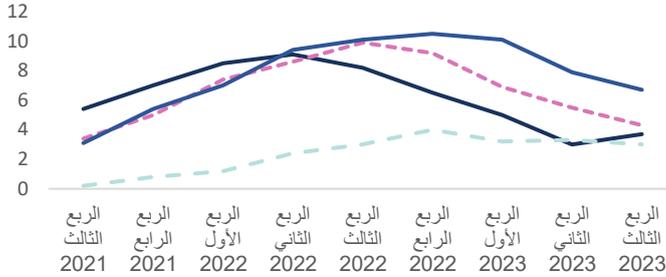
ارتفع التضخم الكلي في الولايات المتحدة إلى نسبة 3.7% على أساس سنوي في شهر سبتمبر من عام 2023، بعد أن بلغت نسبته 3% على أساس سنوي في شهر يونيو، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار الطاقة. إلا أن التضخم تراجع إلى 3.2% على أساس سنوي في شهر أكتوبر 2023. كما ظلّ سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون تغيير عند 5.25%-5.5% في شهري سبتمبر ونوفمبر من عام 2023، مما يعكس تركيز صناع القرار على إعادة التضخم إلى الهدف مع تجنب التشديد النقدي المفرط.

وفي منطقة اليورو، انخفض معدل التضخم السنوي إلى 2.9% على أساس سنوي في شهر أكتوبر من عام 2023 من 4.3% على أساس سنوي في شهر سبتمبر، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار الطاقة والغذاء. وقد رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الرئيسي الخاص بعمليات إعادة التمويل الرئيسية بواقع 25 نقطة أساس ليصل إلى 4.5% في شهر سبتمبر من عام 2023، إلا أن الأخبار المشجعة الأخيرة حول انخفاض التضخم دفعت البنك المركزي الأوروبي إلى الإبقاء على نفس سعر الفائدة الرئيسي خلال اجتماع أكتوبر.

وفي المملكة المتحدة، انخفض معدل التضخم السنوي إلى 4.6% على أساس سنوي في شهر أكتوبر من 7.9% على أساس سنوي في شهر يونيو، ويرجع ذلك إلى حد كبير لانخفاض أسعار الطاقة والغذاء. وحافظ بنك إنجلترا على سعر الفائدة عند 5.25% في شهر نوفمبر، مما أدى إلى المحافظة على تكاليف القروض عند أعلى مستوى لها منذ عام 2008.

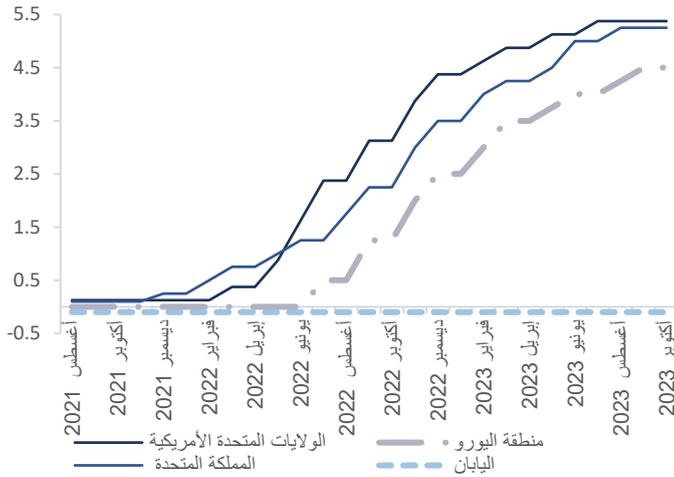
وارتفع معدل التضخم السنوي في اليابان إلى 3.3% على أساس سنوي في شهر أكتوبر 2023 من 3.0% على أساس سنوي في شهر سبتمبر، بسبب ارتفاع أسعار الغذاء. وحافظ بنك اليابان على سعر الفائدة الخاص به عند 0.1% خلال اجتماعات السياسة النقدية في شهر أكتوبر 2023.

الرسم البياني 3.1. متوسط التضخم الكلي في اقتصادات متقدمة مختارة (على أساس سنوي، %)



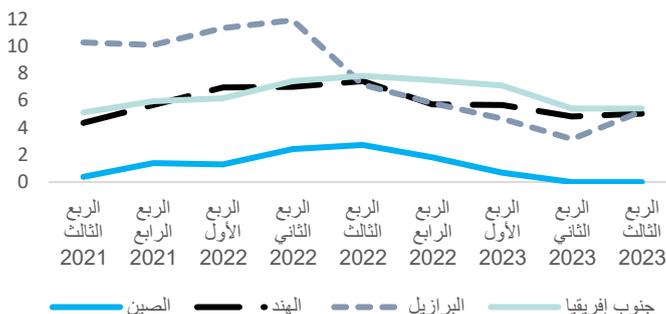
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4.1. أسعار الفائدة في اقتصادات متقدمة مختارة (%)



المصدر: بنك التسويات الدولية

الرسم البياني 5.1. متوسط التضخم الكلي في اقتصادات ناشئة مختارة (على أساس سنوي، %)



المصدر: بلومبيرغ

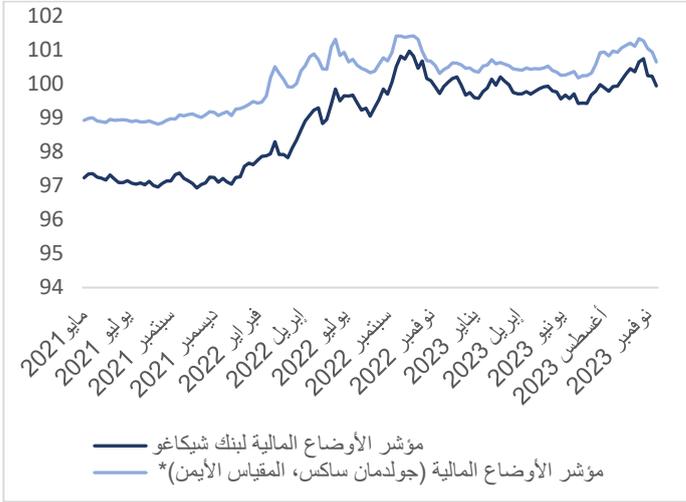
1-3 تطورات الأسواق العالمية

استمرار النمو في الصادرات والواردات غير النفطية لدولة الإمارات في عام 2023

تشهد أسواق السلع الأساسية اتجاهات مختلفة نظراً لضعف الطلب والعوامل الجيوسياسية

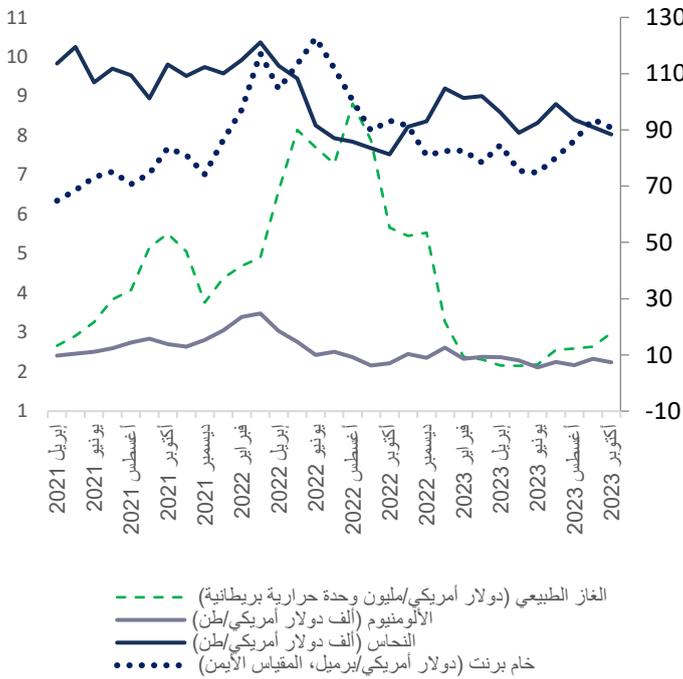
اشتداد الظروف المالية في الولايات المتحدة والعالم إلى درجة كبيرة

الرسم البياني 9.1. مؤشر الأوضاع المالية



المصدر: مؤشر الأوضاع المالية - جولدمان ساكس

الرسم البياني 10.1. أسعار السلع الأساسية



المصدر: بلومبيرغ، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية

الأوضاع المالية العالمية

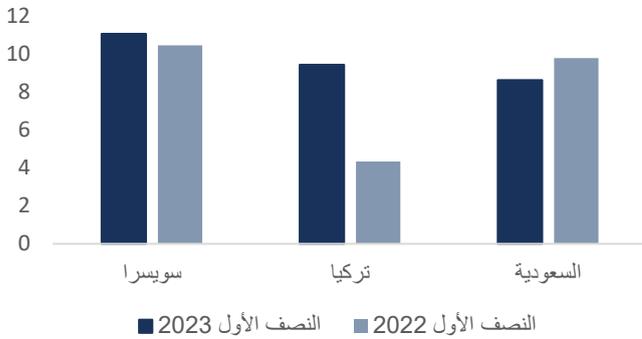
اشتدت الأوضاع المالية في الولايات المتحدة والعالم، مما يعكس بشكل أساسي التوقعات بأن الاحتياطي الفيدرالي سيعتد على أسعار فائدة مرتفعة لفترة ممتدة، مما أدى إلى ارتفاع عائدات السندات طويلة الأجل وارتفاع تكاليف الاقتراض. وهو ما يعني تجاوز التأثيرات الناجمة عن تراجع التضخم في الولايات المتحدة من ذروته التي بلغها في شهر يونيو 2022، وتعاقد التوترات الجيوسياسية، حيث ظلت الأسواق المالية حذرة بسبب الطبيعة المستمرة والمتزايدة أحياناً للضغوط في بعض الأسعار. علاوة على ذلك، دفع التضخم الأساسي المستمر في العديد من الاقتصادات البنوك المركزية إلى النظر في المحافظة على سياسة نقدية أكثر صرامة لفترة أطول مما توقعته الأسواق.

السلع الأساسية

أظهرت أسعار النفط تقلبات كبيرة خلال الأشهر الماضية، نظراً للتوقعات بضعف الطلب، وخاصة من الصين، والتوترات الجيوسياسية المتزايدة. وشهدت أسعار نفط خام برنت تقلبات ملحوظة، حيث انخفضت إلى 80.1 دولاراً في شهر يوليو وسط قلق من انخفاض الطلب، فيما ارتفعت في شهر أكتوبر إلى متوسط 90.8 دولاراً بسبب المخاطر الجيوسياسية الشديدة، والتي أدت إلى تزايد حالات القلق الخاصة بإمدادات النفط. وأدت زيادة برودة الطقس في نصف الكرة الشمالي إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بسبب ضعف المعروض العالمي، حيث وصلت الأسعار إلى 2.99 دولاراً أمريكياً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر أكتوبر.

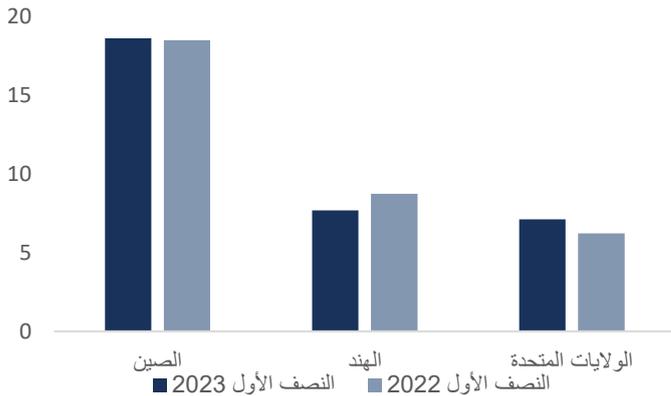
وشهد الطلب على الألومنيوم زيادةً مدفوعاً بالمرونة في قطاع الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية تحديداً، الأمر الذي عوّض ضعف الطلب من قطاعات أخرى مثل الإنشاء. نتيجةً لذلك، ظلت أسعار الألومنيوم مستقرة نسبياً، وشهدت زيادة بنسبة 1.1% في شهر أكتوبر 2023 مقارنة بالعام السابق. من ناحية أخرى، شهدت أسعار النحاس انخفاضاً، الأمر الذي يعكس تراجع الطلب العالمي منذ الربع السابق. وأظهر سوق الذهب بشكل خاص استجابةً لحالة عدم اليقين الجيوسياسي، حيث شهد زيادة في الأسعار بنسبة 3.4% مقارنة بمستوياتها في شهر يونيو 2023. وفي أكتوبر 2023، أظهر مؤشر أسعار الأغذية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.5% مقارنةً بشهر سبتمبر، مما يعكس انخفاض أسعار العديد من المواد، بما في ذلك السكر، والحبوب، والزيوت النباتية، واللحوم. وارتفعت أسعار الغذاء حالياً بنسبة 10.9% على أساس سنوي.

الرسم البياني 11.1. الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة من الصادرات غير النفطية)



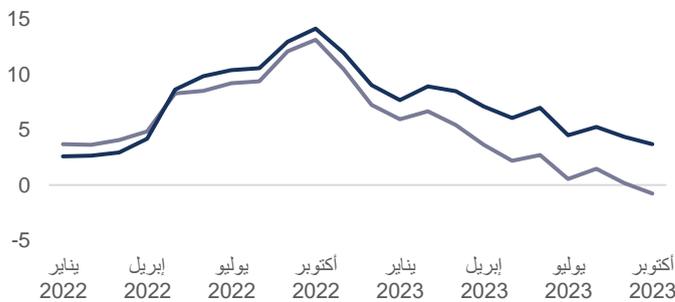
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء
ملاحظات: * المنطقة الإدارية الخاصة في هونغ كونغ

الرسم البياني 12.1. واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة من الواردات)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني 13.1. أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية (موجبة = ارتفاع، على أساس سنوي، %)



سعر الصرف الفعلي الاسمي على أساس سنوي

المصدر: بنك التسويات الدولية

التجارة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ارتفع إجمالي الصادرات غير النفطية (الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير) خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2023 بنسبة 14.3% على أساس سنوي. وبلغت قيمة إجمالي الصادرات غير النفطية 501.8 مليار درهم، مرتفعة من 438.9 مليار درهم خلال الفترة ذاتها من عام 2022. وتعكس هذه الزيادة إلى حد كبير ارتفاع صادرات الذهب ومعدات الاتصالات.

وارتفعت الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات بنسبة 15.6% في النصف الأول من عام 2023 مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، وبلغت قيمتها 199.6 مليار درهم. وظهرت سويسرا (11.1%) كشريك رئيسي لدولة الإمارات في مجال الصادرات غير النفطية، تليها تركيا (9.4%) ثم المملكة العربية السعودية (8.6%). وكان الذهب أكثر السلع غير النفطية تصديراً، ويُشكل 40% من إجمالي الصادرات غير النفطية، يليه الألمنيوم (7.2%)، ثم الزيوت البترولية والزيوت المستخرجة من المعادن (5.8%).

وحققت عمليات إعادة التصدير نمواً كبيراً في النصف الأول من العام، بنسبة 13.5% على أساس سنوي، وبلغت 302 مليار درهم. وظلت السعودية، التي بلغت حصتها 10.2%، الوجهة الأكثر أهمية لإعادة التصدير في الإمارات، تليها العراق (10%)، ثم الهند (8%). وأصبحت عمليات إعادة التصدير أقل تركيزاً بشكل طفيف، حيث انخفضت حصة أول عشرة شركاء تجاريين إلى 56.2% من 59.3% في الفترة ذاتها من عام 2022. وتهيمن معدات الاتصالات والألماس على عمليات إعادة التصدير، وتشكل 17.3% و13.4% من الإجمالي على التوالي.

وارتفعت الصادرات بنسبة 19.1% في النصف الأول من عام 2023، مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، وبلغت 662.3 مليار درهم. وكانت هذه الزيادة مدعومة بحركية القطاع غير النفطي وارتفاع طفيف في قيمة العملة في مقابل الشركاء التجاريين. وجاء الذهب في مقدمة قائمة السلع الأكثر استيراداً، حيث يُشكل 19.2% من الواردات، يليه معدات الاتصالات (9.5%)، والألماس (6.5%)، والسيارات (5.5%). وكانت الصين أهم الشركاء التجاريين، حيث تُشكل ما نسبته 18.6% من إجمالي الواردات، تليها الهند (7.7%)، ثم الولايات المتحدة (7.1%).

سعر الصرف

تحول التعرّف في سعر الصرف الفعلي الاسمي، والذي يأخذ في الاعتبار أسعار الصرف المتعددة للشركاء التجاريين لدولة الإمارات، إلى المنطقة السلبية في شهر أكتوبر 2023 لأول مرة خلال سنتين، وسجل انخفاضاً بنسبة 0.8% على أساس سنوي في شهر أكتوبر 2023. وواصل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي يأخذ في الاعتبار فروقات التضخم مع الشركاء التجاريين لدولة الإمارات، ارتفاعه لكن بوتيرة أبطأ، حيث وصل إلى حد أدنى بنسبة 3.7% على أساس سنوي في شهر أكتوبر 2023، منخفضاً من نسبة 14.2% على أساس سنوي، تم تسجيلها في شهر أكتوبر من عام 2022.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية



1-2 النمو الاقتصادي

تأثير اتفاقيات أوبك+ على توقعات الناتج المحلي الإجمالي النفطي، في حين أنه من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قوياً ولكنه في اتجاه الانخفاض

من المتوقع تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3.1% في عام 2023 وأن يحقق انتعاشاً بنسبة 5.7% في عام 2024

توسع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.8% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023، ليعكس إلى حد كبير تباطؤ الإنتاج النفطي وأداءً أقوى للقطاع غير النفطي

الجدول 1.2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات (%)

توقعات 2024	توقعات 2023	2022	2021	2020	
5.7	3.1	7.9	4.4	5.0-	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
4.7	5.9	7.2	6.5	5.4-	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
8.1	3.4-	9.5	1.1-	3.8-	الناتج المحلي الإجمالي النفطي

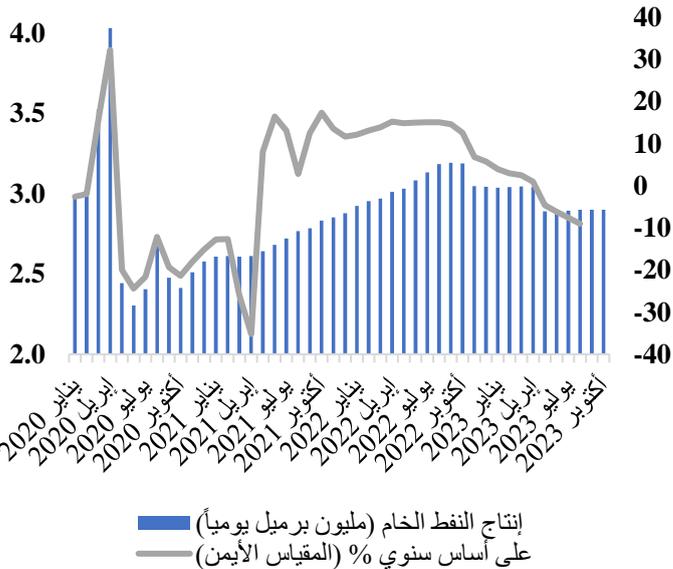
المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للأعوام 2022-2020، وتوقعات المصرف المركزي للعامين 2023-2024.

توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

سجل الاقتصاد الإماراتي خلال الربع الثاني من عام 2023 نمواً بنسبة 3.8% على أساس سنوي، مقارنةً مع 8% مسجلة في الفترة ذاتها من عام 2022، وبشكل مساو للربع الأول من عام 2023. في حين ارتفع معدل النمو الإجمالي بشكل طفيف مقارنة بالربع الأول من عام 2023، فقد حدث تحول في تركيبة الناتج مع نشاط أقوى في القطاع غير النفطي (الذي يمثل ما يقرب من 75% من الناتج المحلي الإجمالي) وانخفاض إنتاج النفط.

عدّل المصرف المركزي توقعاته بشأن النمو لعام 2023 باتجاه الانخفاض من 3.3% إلى 3.1%، مما يعكس إلى حد كبير تمديد خفض إنتاج النفط حتى نهاية العام. ومع إعلان منظمة أوبك+ عن زيادات كبيرة في إنتاج النفط في عام 2024، تم تعديل توقعات النمو لهذا العام باتجاه الارتفاع من 4.3% إلى 5.7% للعام 2024. وبالإضافة إلى التغييرات في إنتاج النفط والتي تعكس التصريحات الأخيرة، تشير التوقعات إلى تباطؤ في القطاع غير النفطي لعامي 2023 و2024 مع تراجع الطلب العالمي.

الرسم البياني 1.2. متوسط إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط.

ولا تزال التوقعات لعامي 2023 و2024 عرضة لعدم اليقين، لا سيما بسبب تطور الصراعات في أوكرانيا وغازة، وتباطؤ أسرع من المتوقع في النمو العالمي، والمزيد من خفض أو زيادات إنتاج النفط من منظمة أوبك+، وانخفاض إنتاج النفط من أعضاء آخرين في منظمة أوبك+.

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

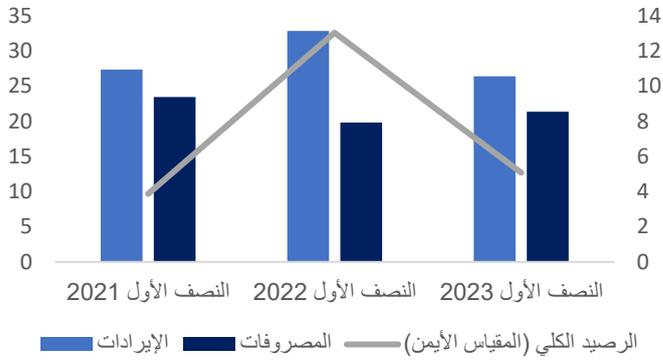
شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تسارعاً وبلغت نسبته 7.3% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023، مرتفعاً من 4.5% على أساس سنوي في الربع السابق، ومن 6.4% على أساس سنوي مقارنةً بالفترة ذاتها من العام الماضي. وفي مختلف قطاعات الاقتصاد غير النفطي، تم تسجيل توسع كبير في الخدمات المالية وخدمات التأمين، وفي الإنشاءات وفي قطاع العقارات، وتجارة الجملة والتجزئة، مما أدى إلى تعديل معدل النمو المتوقع في عامي 2023 و2024 إلى 5.9% و4.7% على التوالي.

الناتج المحلي الإجمالي النفطي

انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي خلال الربع الثاني من عام 2023 إلى 5.1% على أساس سنوي من 1.5% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023. ويأتي هذا الانخفاض تماشياً مع اتفاقيات أوبك+، حيث انخفض إنتاج دولة الإمارات من النفط إلى متوسط 2.9 مليون برميل يومياً خلال الربع السنوي. وبما أنه من المتوقع أن يتم إجراء مزيد من تخفيضات الإنتاج حتى نهاية عام 2023، فمن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي النفطي في عام 2023 بنسبة 3.8% مقارنة بعام 2022. ومع مواصلة الإنتاج في شهر يناير 2024 استناداً إلى أحدث اتفاق في منظمة أوبك+، من المتوقع انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى 8.1% في عام 2024، أي بمتوسط قدره 3.2 مليون برميل يومياً.

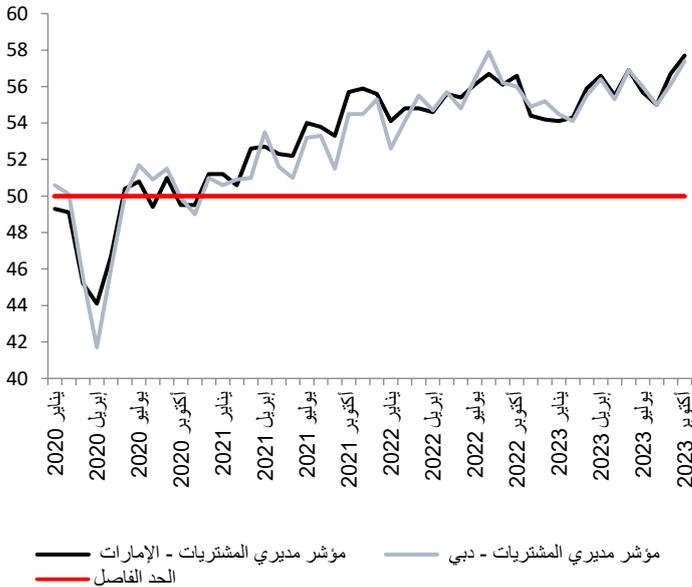
الاستثمار والاستهلاك الحكومي

الرسم البياني 2.2. الموقف المالي الموحد (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: وزارة المالية الإماراتية والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء
ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الرسم البياني 3.2. مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات (أكثر من 50 يعني توسع)



المصدر: ستاندرد أند بورز جلوبال

خلال النصف الأول من عام 2023، سجّل الرصيد المالي الموحد فائضاً قدره 47.4 مليار درهم، أو ما نسبته 5.2% على أساس سنوي من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بفائض بنسبة 13.4% خلال الفترة ذاتها من عام 2022.

وبلغت الإيرادات الحكومية 246.9 مليار درهم (أو ما نسبته 26.4% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي) خلال النصف الأول من عام 2023، وأدى انخفاض الضرائب والإيرادات الأخرى أكثر من النصف الأول من عام 2022، والتي تم تعويضها جزئياً بارتفاع المساهمات الاجتماعية، إلى انخفاض في إجمالي الإيرادات بنسبة 19.2% على أساس سنوي. وبلغ إجمالي المصروفات 199.5 مليار درهم (أو ما نسبته 21.3% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي)، مما يمثل زيادة بنسبة 8.3% مقارنةً بالنصف الأول من عام 2022. وارتفع الإنفاق الجاري بنسبة 8.7% على أساس سنوي مقارنةً بالنصف الأول من عام 2022، ليصل إلى 192.3 مليار درهم (أو ما نسبته 20.6% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي)، بعد الزيادة بنسبة 4.2% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2022. وتعكس الزيادة في المصروفات ارتفاع الإنفاق في جميع الفئات الفرعية، ويقابلها جزئياً انخفاض في استخدام السلع والمنح. كما انخفض الإنفاق الرأسمالي، الذي يقاس بصافي الاستثمار في الأصول غير المالية، بنسبة 2.6% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2023 إلى 7.2 مليار درهم (أو ما نسبته 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي).

الاستثمار الخاص والاستهلاك

واصل النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص غير النفطي مرونته بشدة. وارتفع مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات إلى 57.7 في شهر أكتوبر، وهو أعلى مستوى له منذ شهر يونيو 2019. وكان التحسن في ظروف العمل مدفوعاً بارتفاع حاد في كل من نشاط الأعمال والطلبات الجديدة. وارتفعت تحديداً طلبات التصدير الجديدة بأسرع وتيرة في أكثر من أربع سنوات. وتشير بيانات مؤشر مديري المشتريات بصفة عامة إلى نمو قوي في القطاع غير النفطي في الربع الثالث وفي شهر أكتوبر من عام 2023، وكانت الشركات متفائلة بشأن التوقعات على مدى الإثني عشر شهراً المقبلة.

كذلك، ارتفع مؤشر مديري المشتريات في دبي إلى أعلى مستوى له منذ شهر أغسطس 2022، حيث بلغ 57.4 في شهر أكتوبر. وكانت الزيادة الحادة في الطلبات الجديدة، والتي توسعت بأسرع وتيرة منذ منتصف عام 2019، المحرك الرئيسي للزيادة في الرقم الكلي. الأمر الذي عزز أيضاً ثقة الأعمال، والتي ارتفعت إلى أعلى مستوى لها في أكثر من ثلاث سنوات. وبالتوافق مع المرونة في النشاط الاقتصادي، واصل التوظيف في القطاع الخاص توسعه بشكل سريع، حيث بلغ عدد الموظفين في القطاع الخاص في شهر سبتمبر نسبة أعلى بواقع 5.5% مما كان عليه قبل عام. وبشكل مماثل، ارتفعت الأجور الإجمالية في القطاع الخاص بنسبة 8.2% سنوياً. وأشار استبيان مؤشر مديري المشتريات إلى ارتفاع التوظيف في دولة الإمارات لتلبية الارتفاع القوي في الطلبات الجديدة في نهاية الربع الثالث من عام 2023 وفي شهر أكتوبر. وعلى الرغم من النمو القوي في التوظيف، أشارت الشركات إلى ارتفاع في تراكم الأعمال غير المنجزة.

¹ استناداً لنظام حماية الأجور كما في منتصف شهر نوفمبر. يتم احتساب المعدلات المعلن عنها للنمو على أساس سنوي للتوظيف والأجور على أساس المتوسط المتحرك لمدة 3 أشهر للمستويات المعنية.

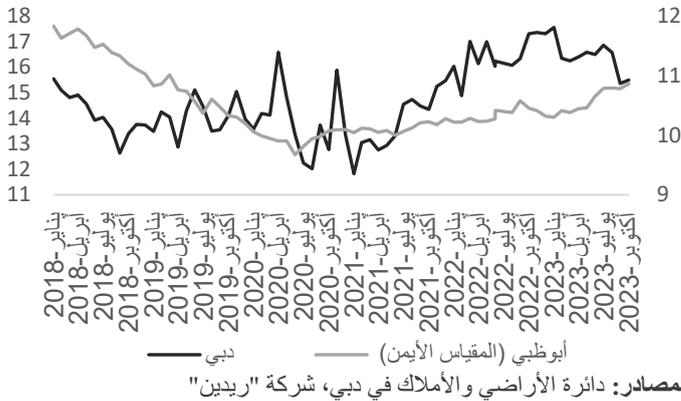
ارتفعت حركة المسافرين في مطار أبوظبي الدولي بنسبة 23% على أساس سنوي، بينما ارتفعت في دبي بنسبة 39%

سجّلت قطاعات السياحة والضيافة معدلات إشغال مرتفعة

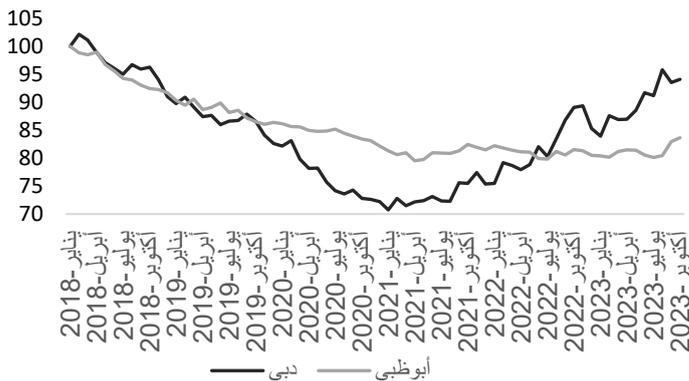
واصل القطاع العقاري أداءه القوي في الربع الثالث وفي شهر أكتوبر من عام 2023

الرسم البياني 4.2. متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية

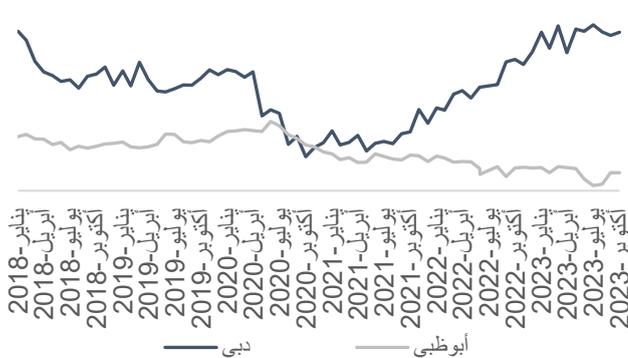
(ألف درهم لكل متر مربع)



الرسم البياني 5.2. متوسط مؤشرات أسعار الإيجارات (يناير 2018=100)



الرسم البياني 6.2. متوسط عائد الإيجارات (%)



تلخص بقية هذا القسم التطورات الأخيرة في القطاع العقاري، وقطاع السياحة والضيافة، وقطاع النقل، والتي تمثل مجتمعة أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2022.

العقارات السكنية

على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين عالمياً وزيادة تشديد المواقف النقدية، واصل قطاع العقارات في دولة الإمارات أداءه الجيد في الفترة من شهر يوليو إلى شهر أكتوبر 2023.

وارتفعت قيمة المعاملات السكنية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2023 في إمارة أبوظبي بنسبة 56% على أساس سنوي لتبلغ 67.8 مليار درهم. ووفقاً لشركة ريدين، سجّل متوسط أسعار مبيعات العقارات السكنية في أبوظبي زيادة بنسبة 3.2% في الربع الثالث من عام 2023 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي². وتسارع نمو أسعار المبيعات في شهر أكتوبر 2023 إلى 3.9% على أساس سنوي، وواصل متوسط الإيجارات اتجاهه التصاعدي، مسجلاً زيادة بنسبة 0.8% وبنسبة 2.6% على أساس سنوي في الربع الثالث وفي شهر أكتوبر من عام 2023 على التوالي، بعد زيادة بنسبة 0.5% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023، وقد أدى ذلك إلى متوسط عائد إيجارات بنسبة 6.2% في الربع الثالث من عام 2023، دون تغيير على نطاق واسع مقارنة بنسبة 6.3% في شهر أكتوبر.

واستناداً إلى بيانات دائرة الأراضي والأملك في دبي، ارتفعت قيمة المعاملات العقارية في دبي خلال العشرة أشهر الأولى من العام بنسبة 37% على أساس سنوي، متجاوزة 500 مليار درهم. وارتفع عدد المعاملات العقارية المنفذة خلال الثلاثة أرباع الأولى بنسبة 36% على أساس سنوي لتزيد على 116,000 معاملة. وارتفع عدد المستثمرين الجدد في سوق العقارات في دبي بنسبة 15% على أساس سنوي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، مقارنةً بعدد المستثمرين الجدد في عام 2022. كما ارتفع متوسط أسعار بيع العقارات السكنية في دبي بنسبة 0.3% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023. وارتفع أيضاً متوسط الإيجارات بنسبة 12% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023، وتباطأ إلى نسبة 5.7% على أساس سنوي في شهر أكتوبر، مما أدى إلى متوسط عائد إيجاري بنسبة 8.8% في الربع الثالث من عام 2023، دون تغيير على نطاق واسع بالنظر لنسبة 8.7% المسجلة في شهر أكتوبر.

² وفقاً لشركة ريدين، تغطي المبيعات السكنية وأسعار الإيجارات 7 مناطق و5 أحواض سكنية في أبوظبي.

السياحة والضيافة

باشرت دولة الإمارات العربية المتحدة الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031، ضمن "مشاريع الخمسين"، والتي تهدف إلى ترسيخ الدولة كوجهة سياحية رائدة عالمياً بحلول عام 2031. وتهدف الخطة إلى زيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 450 مليار درهم، بالإضافة إلى جذب استثمارات بقيمة 100 مليار درهم واستضافة 40 مليون نزيل فندقي بحلول عام 2031.

الرسم البياني 7.2. أداء قطاع السياحة في أبوظبي في أغسطس 2023 (من بداية السنة حتى تاريخه)

الإيرادات (درهم)	الإيرادات لكل غرفة شاحنة (درهم)	متوسط سعر الغرفة (درهم)	متوسط مدة الإقامة (ليلة)	معدل الإشغال %	عدد زوار الفنادق	الأداء منذ بداية العام حتى أغسطس 2023
3,805 مليون	278	399	2.6	70%	3,246 ألف	
+24%	+21%	+21%	-15%	0%	+31%	التغير النسبي مقارنة بعام 2022

المصدر: دائرة الثقافة والسياحة – أبوظبي

الرسم البياني 8.2. العرض والطلب على السكن في دبي في شهر سبتمبر 2023

الطلب	العرض	التغير النسبي
متوسط الإشغال	إجمالي الغرف المتاحة [العرض]	عدد المنشآت
76%	148,809	815 منشأة
71%	142,782	784 منشأة
73%	119,779	716 منشأة
+24%		+14%

المصدر: دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي

شهد قطاع الضيافة في أبوظبي خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2023 أداءً قوياً، حيث وصل ارتفاع مجموع نزلاء الفنادق إلى 3.2 مليون شخص، بزيادة بنسبة 31% مقارنة بالعام السابق. وبلغت معدلات الإشغال الفندقي 70%، حيث بلغ متوسط عدد أيام الإقامة 2.6 ليلة. وبلغ متوسط الإيرادات لكل غرفة فندقية 399 درهم، بزيادة قدرها 21% على أساس سنوي.

وتشير البيانات الخاصة بالأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023 إلى أن دبي لا تزال مركزاً بارزاً للسياحة العالمية، حيث ارتفع معدل إشغال الفنادق إلى 75.7%، محققاً زيادة قدرها 4.9 نقطة مئوية مقارنة بالفترة ذاتها للعام 2022، وتجاوز أرقام عام 2019 بواقع 2.3 نقطة مئوية. وعلى الرغم من أن متوسط الإقامة لكل نزيل فندقي انخفض من 4 إلى 3.7 ليلة، فقد شهد إجمالي عدد ليالي الغرف المشغولة زيادة على أساس سنوي بنسبة 13% في عام 2023 ونمواً بنسبة 32% عن عام 2019، ليصل إلى 30.4 مليون ليلة.

وبلغ عدد الزائرين الدوليين إلى دبي 12.4 مليون زائر خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، بزيادة قدرها 23% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022. وتُعدّ التوقعات لموسم الذروة القادم إيجابية أيضاً، حيث أعلنت العديد من الفنادق عن إشغال كامل خلال الربع الرابع من عام 2023 على خلفية مؤتمر كوب 28. وسيجذب هذا الحدث أكثر من 70,000 زائر من أكثر من 190 دولة. وبالأخذ بالاعتبار هذا التوجه الواعد، من المتوقع أن يتجاوز عدد الزائرين لدبي 16.7 مليون زائر المحقق في عام 2019.

النقل

سجل مطار أبوظبي الدولي نمواً كبيراً في حركة المسافرين، حيث بلغ عدد المسافرين 6 مليون مسافر تقريباً في الربع الثالث من عام 2023، أي بنسبة قدرها 29.3% على أساس سنوي. وسجل المطار أيضاً 37,903 رحلة طيران في الربع الثالث من عام 2023، محققاً زيادة بنسبة 21.8% عن الربع الثالث من عام 2022. علاوةً على ذلك، اتسع نطاق أبوظبي على الصعيد العالمي بشكل ملحوظ، حيث أصبح بالإمكان الوصول من المطار إلى 119 وجهة عبر 24 شركة طيران. وخلال الربع الثالث من عام 2023، كانت الرحلات الأكثر تواتراً إلى لندن ومومباي وكوتشي. بالإضافة إلى ذلك، تم افتتاح المبنى أ في مطار أبوظبي الدولي في شهر نوفمبر 2023، ومن المتوقع أن يدعم بشكل كبير الطاقة الاستيعابية الإجمالية للمطار.

قامت مطارات دبي بتحديث توقعاتها للعام 2023، حيث من المتوقع الآن أن يصل عدد المسافرين إلى 86.8 مليون مسافر، بزيادة عن العدد المتوقع سابقاً والبالغ 85 مليون مسافر. ويشير هذا التعديل إلى أن مطار دبي الدولي على المسار الصحيح لتتجاوز حركة المسافرين ما قبل الجائحة التي بلغت 86.3 مليون مسافر في عام 2019. وخلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام، تمكن المطار من استقبال 64.5 مليون مسافر، مع تسجيل 22.9 مليون مسافر في الربع الثالث، بالتزامن مع السفر في موسم الذروة صيفاً. ويمثل هذا زيادة بنسبة 39.3% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022، وهو أعلى بنسبة 1% عما كانت عليه في عام 2019. وفيما يتعلق بوجهات المسافرين، تظل الهند والسعودية والمملكة المتحدة أولى الوجهات للمسافرين.

2-3 التضخم

أثر النمو في الطلب على العقارات السكنية في دبي إيجاباً على أسعار مجموعات السكن

واصل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دبي تباطؤه خلال الربع الثالث من عام 2023 تماشياً مع التوجهات العالمية

خفض المصرف المركزي توقعاته بشأن التضخم إلى 2.4% لعام 2023 وإلى 2.1% لعام 2024

توقعات التضخم

استناداً إلى المعلومات المتوفرة في وقت إعداد هذا التقرير، خفض المصرف المركزي توقعاته بشأن التضخم بشكل طفيف لعام 2023، من 2.8% إلى 2.4%. ويعكس التعديل نحو الانخفاض بشكل أساسي التأثير الأقوى من المتوقع لانخفاض أسعار الغذاء وارتفاع سعر صرف الدرهم الإماراتي، والذي يقابله جزئياً ارتفاع أسعار المساكن. كما أن زيادة الأجور في الأشهر العشرة الأولى من عام 2023 لا تزال معتدلة أيضاً. ومن المتوقع أن يشهد التضخم مزيداً من التباطؤ في عام 2024 ليصل إلى 2.1%، وهو تعديل نحو الانخفاض من 2.6%، بما يتماشى مع التوجهات العالمية لخفض التضخم.

التضخم في دبي

واصل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دبي تراجعاً في الربع الثالث من عام 2023 تماشياً مع التوجهات العالمية وظلّ دون المتوسط العالمي. ووفقاً لمركز دبي للإحصاء، بلغ متوسط التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك 2.4% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023، منخفضاً من 2.8% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023³. ومع ذلك، ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية في شهر أكتوبر 2023 بنسبة 4.3% على أساس سنوي. وبلغ التضخم في السلع والخدمات غير المتداولة 2.1% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023، بانخفاض من 2.9% على أساس سنوي في الربع السابق، في حين انعكس اتجاه الانخفاض إلى 3.3% على أساس سنوي في شهر أكتوبر. وبشكل مماثل، انخفض التضخم في السلع والخدمات المتداولة إلى 0.3% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023 من 2.3% على أساس سنوي في الربع السابق، وارتفع في شهر أكتوبر إلى 1% على أساس سنوي.

وكان انخفاض التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في الربع الثالث من عام 2023 مدفوعاً بشكل أساسي بتراجع في أسعار النقل بنسبة 10.4% على أساس سنوي، نتيجة لتراجع أسعار الطاقة عالمياً. بالإضافة لذلك، انخفضت أيضاً أسعار الترفيه والرياضة والثقافة بنسبة 2.9% على أساس سنوي. إلا أنه مع تعافي أسعار الطاقة، ارتفعت أسعار النقل (والتي يبلغ وزنها في سلة مؤشر أسعار المستهلك 9.3%) إلى 4.7% على أساس سنوي في شهر أكتوبر، الأمر الذي دفع بالتضخم الكلي إلى الارتفاع. كما بند المساكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، والذي يشكل ورزناً مرتفعاً بنسبة 40.7%، ارتفع مؤشر أسعاره بنسبة 6.1% على أساس سنوي في كل من الربع الثالث وفي شهر أكتوبر 2023، من 5.7% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023. وتعكس هذه الأرقام ارتفاع الطلب في قطاع العقارات وكذلك الزيادة في الإيجارات. أما بالنسبة للفئات الأخرى التي لها أوزان كبيرة نسبياً في سلة مؤشر أسعار المستهلك، فقد واصلت الأغذية والمشروبات في إظهار اتجاه تنازلي، حيث بلغت 3.5% على أساس سنوي في كل من الربع الثالث وفي شهر أكتوبر 2023.

الجدول 2.2. التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دبي (على أساس سنوي، %)

أكتوبر 2023	الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	الأوزان	
4.3	2.4	2.8	100.00	المؤشر العام
4.5	3.3	2.9	74.9	المكونات غير المتداولة
3.9	1.2	2.3	25.1	المكونات المتداولة
6.1	6.1	5.7	40.7	السكن والمياه والكهرباء والغاز وبنود الوقود الأخرى والأغذية والمشروبات
3.5	3.5	4.8	11.7	النقل
4.7	10.4-	9.8-	9.3	التعليم
3.4	2.2	0.5	8.1	المطاعم وخدمات السكن
2.9	3.2	5.7	6.1	المعلومات والاتصالات
0.7	0.4	0.3	5.7	الرعاية الشخصية، والحماية الاجتماعية وخدمات متفرقة
1.8	1.8	2.6	5.1	المنسوجات والأحذية
2.3	2.7	4.4	5.0	الأثاث والسلع المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية
7.3	7.6	8.2	3.5	الترفيه والرياضة والثقافة
2.6-	2.9-	0.5	2.4	التأمين والخدمات المالية
9.0	7.8	5.0	1.3	الصحة
0.7	0.7	0.7	0.9	التبغ
6.0-	6.6-	8.1-	0.3	

المصدر: مركز دبي للإحصاء.

³ يتم احتساب معدلات التضخم المعلن عنه على أساس سنوي بناءً على المتوسطات ربع السنوية لمستويات الأسعار.

الفصل الثالث

تطورات الأسواق النقدية والمالية



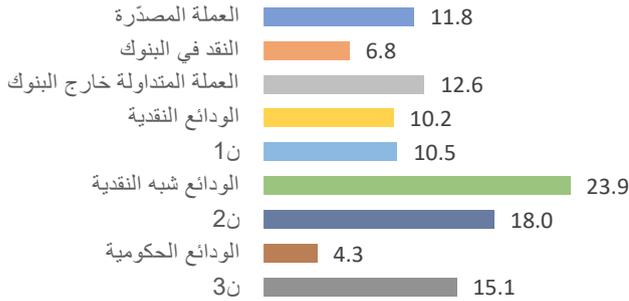
1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة

استمرار سعر الإقراض بالدرهم لليلة واحدة دون سعر الأساس، بفجوة بمتوسط 33 نقطة أساس منذ نهاية الربع الثاني

حافظ المصرف المركزي على سعر الأساس دون تغيير منذ شهر يوليو

نمو المجاميع النقدية ن₁ ون₂ ون₃ في الربع الثالث من عام 2023 بنسب 10% و16% و14.5% على أساس سنوي على التوالي

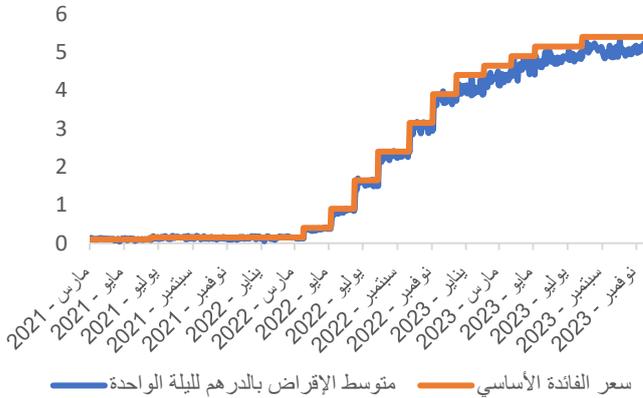
الرسم البياني 1.3. التغير في المجاميع النقدية ومكوناتها في شهر أكتوبر 2023 (على أساس سنوي، %)



المصدر: المصرف المركزي.

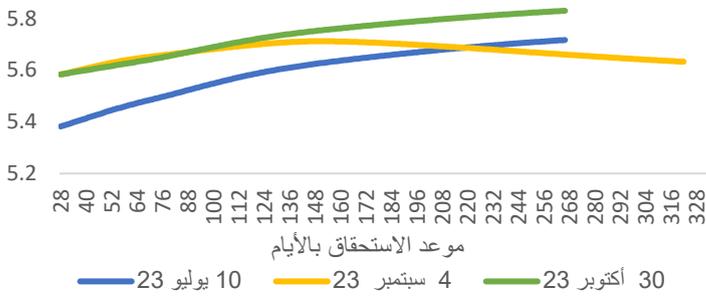
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة.

الرسم البياني 2.3. متوسط سعر الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (DONIA) وسعر الأساس (%)



المصدر: المصرف المركزي.

الرسم البياني 3.3. منحني عائد الأدونات النقدية (%)



المصدر: بلومبيرغ، المصرف المركزي.

المجاميع النقدية

ارتفع العرض النقدي ن₁ بنسبة 10.5% على أساس سنوي، ليبلغ 799 مليار درهم في نهاية شهر أكتوبر 2023. ويعكس هذا زيادة بنسبة 12.6% على أساس سنوي في العملة المتداولة (14% من العرض النقدي ن₁) وزيادة بنسبة 10.2% في الودائع النقدية (86% من العرض النقدي ن₁). وقد ارتفع العرض النقدي ن₂ بنسبة 18% على أساس سنوي ليصل إلى 1,922 مليار درهم، ويرجع ذلك إلى الزيادة في العرض النقدي ن₁ وارتفاع الودائع شبه النقدية (58.4% من العرض النقدي ن₂) بنسبة 23.9% على أساس سنوي.⁶ ونما العرض النقدي ن₃ بنسبة 15.1% على أساس سنوي، ليصل إلى 2,377 مليار درهم.⁷ كما يعكس الارتفاع في العرض النقدي ن₃ بشكل كبير زيادة بنسبة 4.3% في الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية والمصرف المركزي (19.1% من العرض النقدي ن₃).

أسعار الفائدة

تماشياً مع الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، حافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير منذ شهر يوليو، حيث بلغ سعر الأساس 5.4%. نتيجة لذلك، كانت أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة مقيدة إلى حد ما بنطاق معين منذ ذلك الوقت. واستمر الفرق بين أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة وسعر الأساس حتى منتصف إلى أواخر عام 2023، وبلغ متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة 33 نقطة أساس تقريباً أقل من سعر الأساس منذ الربع الثاني. وهذا يعكس استمرار وجود حجم ضخم من الاحتياطيات الفائضة في النظام المصرفي، والتي بلغت في المتوسط 112.2 مليار درهم منذ منتصف العام.

وتماشياً مع سعر الفائدة لليلة واحدة، ظلت أسعار الفائدة المحلية لفترات أطول تعكس وفرة في السيولة بالدرهم الإماراتي. واتبعت الفترات الأطول على نطاق واسع التوقعات القائمة على السوق لأسعار الفائدة بالدولار الأمريكي، حيث تبدو أسعار الفائدة المحلية متوافقة مع خفض متوقع في سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية في شهر يونيو 2024. وتظهر هذه التوجهات بوضوح في مزادات الأدونات النقدية، حيث أصبحت الفوارق بين أطول وأقصر فترات استحقاق أضيق منذ منتصف العام. وعلى الرغم من ذلك فإن التقلب في فترات الاستحقاق الأطول كانت مرتفعة مع استمرار تعرض توقيت وحجم هذه التغيرات لدرجة كبيرة من عدم اليقين.

⁷ يساوي العرض النقدي ن₃ العرض النقدي ن₂ بالإضافة إلى الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي والبنوك التجارية.

⁴ يتكون العرض النقدي ن₁ من الودائع النقدية والعملة المتداولة خارج البنوك.

⁵ يساوي العرض النقدي ن₂ العرض النقدي ن₁ بالإضافة إلى الودائع شبه النقدية.

⁶ تشمل الودائع شبه النقدية على ودائع المقيمين لأجل بالدرهم الإماراتي وجميع أنواع الودائع بالعملة الأجنبية.

3-2 التطورات المصرفية

مواصلة النمو القوي في الودائع بنسبة 10.7% على أساس سنوي في دعم التمويل بظروف مواتية ومصدات حماية السيولة

يشير استبيان توجهات الائتمان إلى مواصلة الطلب على القروض من قبل قطاعي الأسر والشركات

شهدت محافظة القروض في النظام المصرفي توسعاً بنسبة 5.8% على أساس سنوي، مدفوعاً بالإقراض للقطاع الخاص المحلي

أصول النظام المصرفي وهيكله

الجدول 1.3. الأصول والائتمان في بنوك الإمارات (مليار درهم)

الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2022	
3,952	3,873	3,765	3,668	3,583	إجمالي الأصول
%10.3	%12.3	%12.8	%10.4	%10.3	(التغير على أساس سنوي)
1,982	1,945	1,896	1,879	1,873	الائتمان الإجمالي
%5.8	%4.2	%3.5	%4.8	%5.5	(التغير على أساس سنوي)
1,740	1,717	1,674	1,651	1,655	الائتمان المحلي
%5.1	%3.5	%2.1	%2.0	%3.3	(التغير على أساس سنوي)
213	219	216	212	213	الحكومة
%0.0	%1.6-	4.8-	%10.3-	%13.3-	(التغير على أساس سنوي)
280	264	245	253	256	الكيانات المرتبطة بالحكومة
%9.7	%1.7	%7.1-	%3.2	%14.8	(التغير على أساس سنوي)
1,236	1,222	1,200	1,173	1,174	القطاع الخاص
%5.3	%5.1	%5.9	%4.7	%4.9	(التغير على أساس سنوي)
408	396	384	375	369	قطاع التجزئة
%10.7	%9.6	%7.7	%7.8	%7.2	(التغير على أساس سنوي)
828	826	816	798	805	الشركات
%2.9	%3.0	%5.1	%3.2	%3.8	(التغير على أساس سنوي)
11	12	13	13	14	المؤسسات المالية غير المصرفية
%18.5-	%10.2-	%18.1-	%23.2-	%8.2-	(التغير على أساس سنوي)
241	228	222	229	218	الائتمان الأجنبي
%10.7	%9.8	%15.2	%30.5	%25.0	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة

الجدول 2.3. إجمالي الودائع في بنوك الإمارات (مليار درهم)

الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2022	
2,421	2,382	2,306	2,222	2,187	ودائع البنوك
%10.7	%13.9	%14.9	%11.3	%12.6	(التغير على أساس سنوي)
2,231	2,171	2,093	2,010	1,958	ودائع المقيمين
%13.9	%17.8	%16.8	%13.8	%15.3	(التغير على أساس سنوي)
423	426	406	397	402	القطاع الحكومي
%5.4	%34.2	%39.5	%37.7	%35.3	(التغير على أساس سنوي)
231	214	214	217	232	الكيانات المرتبطة بالحكومة
%0.5-	%0.7	%10.4-	%12.5-	%5.5	(التغير على أساس سنوي)
1,525	1,482	1,423	1,350	1,275	القطاع الخاص
%19.6	%17.1	%16.6	%13.3	%11.2	(التغير على أساس سنوي)
628	618	601	559	537	قطاع التجزئة
%17.1	%16.7	%15.1	%7.6	%5.7	(التغير على أساس سنوي)
896	864	822	790	738	الشركات
%21.4	%17.3	%17.7	%17.7	%15.6	(التغير على أساس سنوي)
51	50	49	47	50	المؤسسات المالية غير المصرفية
%3.8	%3.1	%20.8	%22.0	%38.7	(التغير على أساس سنوي)
190	211	213	213	229	ودائع غير المقيمين
%16.8-	%15.0-	%0.7-	%8.0-	%6.0-	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة

شهد إجمالي أصول قطاع النظام المصرفي في دولة الإمارات توسعاً بنسبة 10.3% على أساس سنوي لتصل إلى 3,952 مليار درهم في نهاية الربع الثالث من عام 2023. وظل عدد البنوك المرخصة في دولة الإمارات 61 بنكاً، منها 22 مصرفاً وطنياً و39 مصرفاً أجنبياً. وظهر أثر توجه القطاع المصرفي في دولة الإمارات نحو الرقمنة في التحديث المتواصل في الفروع الفعلية للبنوك.

ائتمان وودائع النظام المصرفي

سجلت محافظة إقراض النظام المصرفي بدولة الإمارات نمواً بنسبة 5.8% على أساس سنوي كما في نهاية الربع الثالث من عام 2023، ويرجع ذلك إلى حد كبير للائتمان المحلي، والذي شهد نمواً بنسبة 5.1% على أساس سنوي، وبلغ 1,740 مليار درهم. وعكس نمو الائتمان المحلي توسع الائتمان في قطاعي التجزئة والشركات، والذي زاد بنسبة 10.7% وبنسبة 2.9% على أساس سنوي على التوالي. وفي الوقت نفسه، استمر الإقراض للكيانات المرتبطة بالحكومة، حيث حقق نمواً بنسبة 9.7% على أساس سنوي. وسجل الائتمان المحلي لقطاع التجزئة نمواً عبر الفئات الفرعية الرئيسية، وبشكل رئيسي قروض الرهن العقاري، والقروض الشخصية، وبطاقات الائتمان. وحقق الائتمان الأجنبي نمواً بنسبة 10.7% على أساس سنوي، وبشكل رئيسي للمقترضين من الشركات على الرغم من أنه كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وكانت السيولة المواتية ومصدات التمويل مدعومة بنمو قوي في الودائع بنسبة 10.7% على أساس سنوي. وكان النمو مدفوعاً بالودائع من الأفراد المقيمين والشركات الخاصة والقطاع الحكومي، حيث حققت نمواً بنسبة 17.1% وبنسبة 21.4% وبنسبة 5.4% على أساس سنوي على التوالي. من ناحية أخرى، واصل نمو الودائع لغير المقيمين انكماشه، وبلغت نسبة القروض إلى الودائع 81.9% حيث ظل نمو الودائع أعلى من نمو الائتمان، مما دعم قدرة البنوك الوفيرة على الإقراض والنمو في الائتمان.

استبيان المصرف المركزي حول توجهات الائتمان

سلط استبيان توجهات الائتمان، الذي أجراه المصرف المركزي للربع الثالث من عام 2023، الضوء على استمرار الطلب على القروض الاستهلاكية ورغبة المؤسسات المالية في توفير الائتمان. ولا تزال النظرة الإيجابية على الاقتصاد المحلي تتجاوز تأثير أسعار الفائدة المرتفعة، مما أدى إلى تحسن توجهات الائتمان. وكان الطلب على قروض الأعمال قوياً في قطاع التصنيع، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة. ومن ناحية أخرى، كانت بطاقات الائتمان والقروض الشخصية وقروض الإسكان وقروض السيارات، بمثابة المحركات الرئيسية وراء زيادة الطلب على القروض من قبل الأسر.

3-3 التطورات المالية

ظلت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان قريبة من مستوياتها المتدنية سابقاً

ارتفاع أسعار الأسهم في الربع الثالث من عام 2023 بنسبة 21.6% على أساس سنوي في دبي وبنسبة 0.3% على أساس سنوي في أبوظبي

حافظ النظام المصرفي في دولة الإمارات على مستويات كافية من رأس المال والسيولة والتمويل

الجدول 3.3. مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات

الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2022	
كفاية رأس المال					
18.5%	18.2%	17.8%	17.4%	17.5%	نسبة كفاية رأس المال
17.4%	17.0%	16.6%	16.2%	16.3%	نسبة الشق الأول من رأس المال
15.6%	15.3%	14.8%	14.4%	14.5%	نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول
السيولة والتمويل					
76.5%	73.8%	74.8%	75.6%	76.4%	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة
111.7%	114.4%	112.7%	111.2%	111.9%	نسبة صافي التمويل المستقر
81.9%	81.6%	82.2%	84.6%	85.7%	نسبة القروض إلى الودائع
20.7%	20.8%	19.7%	19.1%	17.3%	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
151.0%	162.5%	154.8%	156.0%	154.7%	نسبة تغطية السيولة ³
جودة الأصول					
2.7%	2.8%	2.9%	3.0%	3.2%	نسبة صافي القروض المتعثرة ⁴
60.9%	61.6%	60.8%	60.4%	59.6%	نسبة تغطية مخصصات محددة
91.9%	92.7%	90.9%	88.6%	87.0%	نسبة تغطية إجمالي المخصصات

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

³ تنطبق نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر على خمسة بنوك معتمدة.

⁴ لا تشمل نسبة صافي القروض المتعثرة على مخصصات محددة، وتوفر مؤشراً أفضل لجودة الأصول، بالأخذ بالاعتبار مستويات المخصصات في النظام المصرفي في دولة الإمارات.

الجدول 4.3. أسواق الأسهم في دولة الإمارات

الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022		
0.3%	3.9-%	4.0%	25.2%	مؤشر أسعار الأسهم* سنوي	أبوظبي
2841.7	2754.4	2591.6	2574.1	مليار درهم	القيمة السوقية*
35.1%	40.3%	47.8%	63.7%	على أساس سنوي	
70.9	64	85.4	92.6	مليار درهم	القيمة المتداولة**
19.5-%	35.2-%	15.4-%	21.6-%	على أساس سنوي	
21.6%	6.1%	0.6%	9.4%	مؤشر أسعار الأسهم* سنوي	دبي
689.6	630.9	589	577.6	مليار درهم	القيمة السوقية*
21.6%	13.8%	39.7%	44.7%	على أساس سنوي	
30.9	26.5	19	20.4	مليار درهم	القيمة المتداولة**
56.1%	0.3-%	16.3-%	36.7-%	على أساس سنوي	

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

ملاحظات: * تشير إلى متوسط القيم خلال الشهر أو الربع،

** تشير إلى القيم في نهاية الشهر أو الربع

الجدول 5.3. الإمارات العربية المتحدة – مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (المتوسط، نقطة أساس)

2023		2022		
الربع الثالث* أكتوبر 23	الربع الثاني*	الربع الأول*	الربع الرابع*	الربع الثالث*
48.8	36.6	40.2	43.1	52.6
80.0	69.6	80.8	78.0	107
				126
				113
				98.9

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

ملاحظة: * تشير إلى المتوسط خلال الربع، ** تشير إلى المتوسط في الشهر.

مؤشرات السلامة المالية

ظل النظام المصرفي في دولة الإمارات يتمتع بمستويات رسمة كافية أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية. وظل رأس المال المجمع كافياً، حيث ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى 18.5% وكانت نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول بلغت 15.6%.

ظل التمويل في النظام المصرفي الإجمالي وظروف السيولة مواتية خلال الربع الثالث من عام 2023، مدعومة بنمو قوي في الودائع. وظلت نسب السيولة أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، حيث بلغت نسبة تغطية السيولة 151% ونسبة الأصول السائلة المؤهلة 20.7%.

واصل رصد القروض المتعثرة انخفاضه في الربع الثالث من عام 2023، مما أدى إلى تحسن نسبة جودة الأصول مقارنة بذروتها خلال الجائحة. وانخفضت نسبة صافي القروض المتعثرة إلى 2.7% في الربع الثالث من عام 2023.

أسواق الأسهم

ارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.3%، على أساس سنوي، في الربع الثالث من عام 2023، وارتفعت القيمة السوقية إلى 2.8 تريليون درهم. وارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 21.6%، على أساس سنوي، في الربع الثالث من عام 2023، ووصلت القيمة السوقية إلى 0.7 تريليون درهم.

مبادلات مخاطر الائتمان

بالنسبة لحكومة أبوظبي، ارتفعت مبادلات مخاطر الائتمان من 40.2 نقطة أساس في الربع الثاني من عام 2023 إلى 48.8 نقطة أساس في شهر أكتوبر من عام 2023. وظل مستوى مبادلات مخاطر الائتمان لأبوظبي منخفضاً، مما يشير إلى مرونة اقتصادها، ومثانة مركزها المالي وأهمية صناديق الثروة السيادية القوية لديها. ولا تزال أبوظبي تتمتع بأدنى علاوات مبادلات مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وانخفضت مبادلات مخاطر الائتمان في دبي بشكل طفيف من 80.8 نقطة أساس في الربع الثاني من عام 2023 إلى 80 نقطة أساس في شهر أكتوبر من عام 2023، وظلت أدنى بكثير من مستويات عام 2022 نظراً لانخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

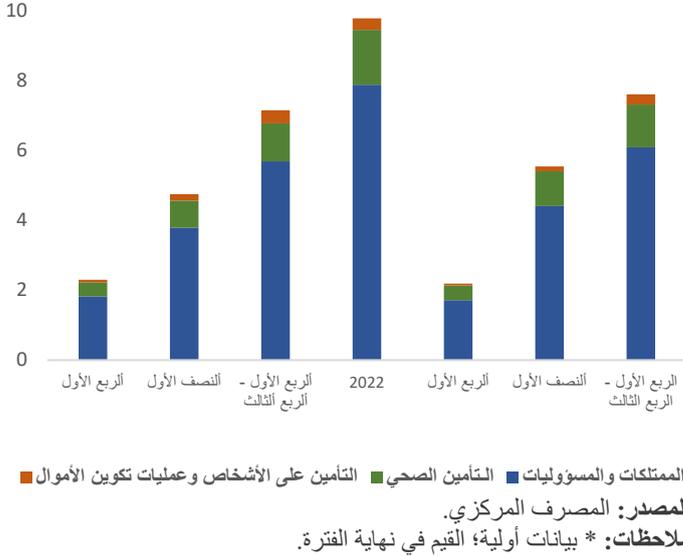
4-3 تطورات قطاع التأمين

ظل قطاع التأمين يتمتع برسمة جيدة مع نسب كفاية رأس مال ونسبة جودة أصول في الربع الثالث من العام 2023

زيادة بنسبة 9% على أساس سنوي في إجمالي المخصصات الفنية في الربع الثالث من عام 2023

نمو بنسبة 14.4% في إجمالي أقساط التأمين المكتتبه في القطاع، وزيادة بنسبة 23.5% على أساس سنوي في إجمالي المطالبات المدفوعة في الربع الثالث من عام 2023

الرسم البياني 4.3. عدد وثائق التأمين المكتتبه (مليون)



هيكل قطاع التأمين ونشاطه

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه خلال الربع الثالث من عام 2023، حيث انعكس ذلك في الزيادة في عدد وثائق التأمين تماشياً مع الزيادة في إجمالي أقساط التأمين المكتتبه.

وفي نهاية الربع الثالث من عام 2023، ظل عدد شركات التأمين المرخصة في دولة الإمارات 60 شركة، حيث يتألف القطاع من 23 شركة وطنية تقليدية، و10 شركات وطنية تكافلية و27 شركة أجنبية. وظل عدد المهن المرتبطة بالتأمين 491 مهنة كما في نهاية الربع الثالث من عام 2023.

إجمالي أقساط التأمين المكتتبه

ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه بنسبة 14.4% على أساس سنوي في نهاية الربع الثالث من عام 2023، وبلغ 42 مليار درهم، ويرجع ذلك في الغالب إلى زيادة أقساط التأمين الصحي، والتي ارتفعت بنسبة 22.6% على أساس سنوي، وزيادة في أقساط التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 13.7% على أساس سنوي. وفي المقابل، انخفضت أقساط التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 7% على أساس سنوي، ويرجع ذلك أساساً إلى الانخفاض في أقساط التأمين على الحياة.

المُطالبات المدفوعة

ارتفع إجمالي المُطالبات المدفوعة لجميع أنواع برامج التأمين بنسبة 23.5% على أساس سنوي إلى 23.1 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر 2023. ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة في المُطالبات المدفوعة للتأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 9.6%، والتأمين الصحي بنسبة 22%، والتأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 11.1% على أساس سنوي.

المخصصات الفنية

ارتفع إجمالي المخصصات الفنية⁸ لجميع أنواع التأمين بنسبة 9.0% على أساس سنوي ليصل إلى 75.0 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر 2023 مقارنةً بمبلغ 68.8 في العام الماضي.

الاستثمارات

بلغ حجم الأصول المستثمرة في قطاع التأمين 74.4 مليار درهم (56.5% من إجمالي الأصول) في نهاية الربع الثالث من عام 2023 مقارنةً بمبلغ 72.2 مليار درهم (61.1% من إجمالي الأصول) في نهاية شهر سبتمبر من عام 2022.

الجدول 6.3. المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين (مليار درهم)

البند	2023*			2022		
	الربع الثالث - الربع الأول	الربع الأول - النصف الأول	الربع الأول	الربع الثالث - الربع الأول	الربع الأول - النصف الأول	الربع الأول
1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبه	42.0	27.2	17.8	47.2	36.7	26.7
• الممتلكات والمسؤوليات	16.6	9.9	6.5	17.8	14.6	9.8
• التأمين الصحي	20.1	14.0	9.3	21.7	16.4	11.4
• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	5.3	3.3	2.0	7.7	5.7	5.5
2- إجمالي المطالبات المدفوعة	23.1	14.1	7.1	27.7	18.7	13.1
• الممتلكات والمسؤوليات	5.7	3.9	1.7	7.6	5.2	3.5
• التأمين الصحي	14.4	9.2	4.9	17.1	11.8	7.1
• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	3.0	1.0	0.5	3.6	2.7	2.5
3- المخصصات الفنية	75.0	76.7	73.7	68.6	68.8	70.3
4- إجمالي الأصول المستثمرة	74.4	72.9	70.5	71.4	72.2	71.8
5- إجمالي الأصول	131.6	127.7	128.3	120.1	118.2	121.2
6- إجمالي حقوق الملكية	27.9	27.0	26.3	26.9	27.1	26.7

المصدر: المصرف المركزي.
ملاحظات: * بيانات أولية، القيم في نهاية الفترة.

⁸ المخصصات الفنية التي يلزم على شركات التأمين اقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات المالية المستحقة للمؤمن لهم، طبقاً للتشريعات الواردة في القانون والأنظمة المالية لشركات التأمين وشركات التأمين التكافلي.

إعادة التأمين

الجدول 7.3. مؤشرات سلامة التأمين (%)

وصلت نسبة المبالغ المُحتفظ بها⁹ من أقساط التأمين المكتتبه لجميع أنواع التأمين إلى 52.5% (أو 22.0 مليار درهم) في نهاية شهر سبتمبر 2023، مقارنةً بنسبة 51.2% (أو 18.8 مليار درهم) في العام السابق.

مؤشرات سلامة التأمين

ظلّ قطاع التأمين في دولة الإمارات يتمتع برسملة جيدة من حيث نسب الإنذار المبكر.

وزادت نسبة الأموال الخاصة إلى الحد الأدنى من متطلبات رأس المال إلى 349.8% في نهاية الربع الثالث من عام 2023، مقارنةً بنسبة 325% في العام السابق، ويرجع ذلك إلى الزيادة في الأموال الخاصة المؤهلة لتلبية الحد الأدنى من متطلبات رأس المال¹⁰.

وارتفعت نسبة الأموال الخاصة إلى متطلبات رأس المال للملاءة المالية إلى 207.3% في نهاية شهر سبتمبر 2023 مقارنةً بنسبة 203.6% في نهاية الربع الثالث من عام 2022، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأموال الخاصة المؤهلة لتلبية متطلبات رأس المال للملاءة المالية.

وفي الوقت ذاته، وصلت نسبة الأموال الخاصة إلى الحد الأدنى من أموال الضمان إلى 310.6% في نهاية الربع الثالث من عام 2023 منخفضة من 323.1% في نهاية شهر سبتمبر 2022، نظراً لزيادة الحد الأدنى من أموال الضمان أكثر من الزيادة في الأموال الخاصة.

ومن حيث الربحية، ارتفع صافي الربح الإجمالي إلى صافي الأقساط المكتتبه إلى 12.1% في نهاية الربع الثالث من عام 2023، مقارنةً بنسبة 8.4% في العام السابق.

وارتفع عائد متوسط الأصول إلى 0.6% في نهاية شهر سبتمبر 2023، مقارنةً بنسبة 0.4% في نهاية الربع الثالث من عام 2022.

*2023		2022				البنء
الربع الأول - الثالث	النصف الأول	الربع الأول	2022	الربع الأول - الثالث	النصف الأول	
1- نسبة إعادة التأمين						
نسبة الاحتفاظ						
52.5	53.8	53.2	54.9	51.2	57.8	52.1
2- نسب كفاية رأس المال						
349.8	352.4	340.6	309.3	325.0	274.0	275.4
الأموال الخاصة إلى الحد الأدنى من متطلبات رأس المال						
207.3	203.4	198.0	208.5	203.6	170.8	175.9
الأموال الخاصة إلى متطلبات رأس المال للملاءة المالية						
310.6	308.9	309.3	314.6	323.1	280.8	287.3
الأموال الخاصة إلى الحد الأدنى من أموال الضمان						
3- نسب جودة الأصول						
12.1	10.4	7.8	2.9	8.4	8.8	9.4
صافي إجمالي الربح إلى صافي الأقساط المكتتبه						
0.6	0.5	0.5	0.1	0.4	0.5	0.6
العائد على متوسط الأصول						

المصدر: المصرف المركزي.
ملاحظات: * بيانات أولية، القيم كما في نهاية الفترة.

¹⁰ تشير الأموال الخاصة إلى رأس المال الذي ينبغي على شركة التأمين توفيره لتلبية متطلبات الملاءة المالية، والذي يتضمن الأصول المقبولة ناقصاً الخصوم.

⁹ نسبة الاحتفاظ = صافي الأقساط المكتتبه مقسوماً على إجمالي الأقساط المكتتبه.

المقر الرئيسي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبد الله ص.ب. 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة	فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة	فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي الإمارات العربية المتحدة
--	---	---	--	---

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

الهاتف المجاني: 800 22823

الهاتف: +9712-6652220

الفاكس: +9712-6652504